

مدى جاهزية مصلحة الضرائب لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وأثرها المتوقع في تعزيز الإيرادات الضريبية في ليبيا

موسى منصور أبو عجيلة حميس

جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجبلات

m.hemees@zu.edu.ly

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى جاهزية النظام لتطبيق الضريبة على أنشطة التجارة الإلكترونية وأثرها المتوقع في تعزيز الإيرادات الضريبية في ليبيا، في ظل التوسيع المستمر في استخدام المنصات الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، من خلال استبيان وزعت على عينة من الموظفين في مصلحة الضرائب في ليبيا. وقد تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية وصفية واستدلالية لقياس العلاقة بين تطبيق الضريبة الإلكترونية ومستوى الإيرادات الضريبية المتوقعة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يعكس أهمية هذا النوع من الضرائب كأداة فعالة لدعم الموارد المالية العامة. وأكدت النتائج أن تنظيم التجارة الإلكترونية وإدماجها ضمن النظام الضريبي الرسعي يسهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما كشفت الدراسة عن تحديات ما زالت تواجه تطبيق الضريبة الإلكترونية، من أبرزها ضعف البنية التشريعية والرقابية، وقصور البنية التقنية، وانخفاض الوعي الضريبي بين العاملين في هذا المجال. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بعدة إجراءات، أبرزها: تطوير الإطار التشريعي والضريبي بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي، تعزيز قدرات الجهات الضريبية، إطلاق حملات توعوية موجهة، وتوسيع التعاون مع الجهات الرقمية والمصرفية لضمان فعالية التطبيق وزيادة الامتثال.

Abstract

This paper aimed to analyze the readiness of the tax system to implement taxation on e-commerce activities and its expected impact on enhancing tax revenues in Libya, given the continuous expansion in the use of digital platforms and the shift towards a digital economy. The study employed a quantitative approach, utilizing a questionnaire distributed to a sample of employees at the Libyan Tax Authority. The data were analyzed using quantitative and descriptive statistical tools to measure the relationship between implementing e-commerce taxation and the level of expected tax revenues. The results showed a statistically significant positive relationship between imposing taxes on e-commerce and increasing tax revenues, reflecting the importance of this type of taxation as an effective tool for supporting public financial resources. The results confirmed that regulating e-commerce and integrating it into the formal tax system contributes to broadening the tax base and achieving sustainable economic growth. The study also revealed ongoing challenges to the implementation of e-taxation, most

notably a weak legislative and regulatory framework, inadequate technological infrastructure, and low tax awareness among those working in the field. Based on its findings, the study recommended several initiatives to enhance taxation system in Libya such as developing the legislative and tax framework to align with the nature of the digital economy; strengthening the capabilities of tax authorities, as well as launching targeted awareness campaigns; and expanding cooperation with digital and banking institutions to ensure effective implementation and increased compliance.

استلام الورقة: 2025-09-07 - قبول الورقة: 2025-09-21 - نشر الورقة: 2025-11-01

كلمات مفتاحية الضريبة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الإيرادات الضريبية

Keywords: Electronic taxation, E-commerce, Tax revenue

المقدمة

يشهد العالم اليوم في تطويراً تكنولوجيا المعلومات والتي أدت إلى تحولت جذرية وسريعة في مجال المحاسبي والمعاملات الاقتصادية للشركات، وبينما تشهد القواعد التقليدية للمحاسبة اضمحلالاً وذلك بسبب التكنولوجي السريع والتي ساهمت في اختصار الزمن وتقارب الجغرافيا وفي ظل التوسع السريع في استخدام الإنترن特 والمنصات الرقمية، أصبحت التجارة الإلكترونية أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الحديث. ومع هذا التطور، بزرت الحاجة إلى تنظيم هذا القطاع من خلال تطبيق أنظمة ضريبية عادلة تضمن تحقيق إيرادات للدولة دون التأثير السلبي على بيئه الأعمال الرقمية (سامية وتهاني، 2021). وفي السياق الليبي، تزداد أهمية فهم أثر تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، مما يجعل من الضروري دراسة تأثير هذه السياسات على نمو الاقتصاد الوطني. في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز المحركات الاقتصادية التي تعيد تشكيل طبيعة النشاط التجاري، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. فقد بات الأفراد والشركات يعتمدون بشكل متزايد على المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية في عمليات البيع والشراء وتقديم الخدمات، مما أدى إلى بروز سوق رقمي موازٍ للنشاط التجاري التقليدي. هذا النمو السريع للتجارة الإلكترونية أفرز مجموعة من التحديات أمام الأنظمة الضريبية، خصوصاً في الدول التي لا تزال في طور بناء هيكلها الاقتصادي والتنظيمي، ومن بينها ليبيا.

تواجه ليبيا منذ سنوات تحديات اقتصادية معقدة، تشمل انخفاض الإيرادات العامة، واعتماد الدولة بشكل كبير على عائدات النفط، إلى جانب ضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع نسب التهرب الضريبي، وتضاؤل قاعدة الامتثال الضريبي، خاصة في القطاعات الجديدة وغير المنظمة. ومع دخول التجارة الإلكترونية بقوة إلى السوق الليبية، وغياب تشريعات واضحة تنظمها أو تفرض عليها ضرائب ملائمة، أصبح من الضروري إعادة النظر في الإطار الضريبي الحالي، ووضع استراتيجيات جديدة تضمن دمج هذا القطاع في المنظومة المالية للدولة (بن حبتور، 2021). إن تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية يُعد أحد الحلول المعاصرة لتعزيز الإيرادات الضريبية وتنويع مصادر الدخل، كما أنه يمثل خطوة في طريق إدماج الاقتصاد الرقمي ضمن الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية المالية. إلا أن نجاح هذه الخطوة يتطلب فهماً دقيقاً لطبيعة التجارة الإلكترونية

في ليبيا، والتحديات التي تواجهه عملية تحصيل الضرائب منها، سواء كانت تحديات تشريعية، تقنية، أو تتعلق بضعف الوعي الضريبي لدى الأفراد والمشروعات الصغيرة العاملة في هذا المجال (عبد العزيز، 2022). لذلك سوف تبين هذه الورقة البحثية الدور الذي يمكن أن يلعبه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في دعم وتعزيز الإيرادات الضريبية في ليبيا، وذلك من خلال تحليل واقع التجارة الإلكترونية في الدولة، وتقديم التشريعات والسياسات الحالية، ومقارنة التجربة الليبية بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال. كما تسعى الدراسة إلى إبراز الفوائد الاقتصادية الممكنة من هذا التوجه، وتقديم مجموعة من التوصيات العملية لصياغة القرار حول كيفية صياغة سياسات ضريبية رقمية عادلة وفعالة، تراعي خصوصية السوق الليبي وتحدياته، وفي الوقت ذاته تنسجم مع المبادئ العالمية في العدالة الضريبية وحكومة الاقتصاد الرقمي.

أولاً: الدراسات السابقة

• دراسة بعنوان "الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا" (العوجة، 2024) هدفت هذه الدراسة إلى بناء إطار قانوني ينظم آلية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية داخل ليبيا، من خلال تحليل واقع التجارة الإلكترونية واقتراح ضوابط عملية لفرض الضريبة عليها بما يتماشى مع متغيرات العصر الرقمي. وقد ركز الباحث على إمكانية تفعيل ضريبة القيمة المضافة كأداة لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تقلين التجارة الإلكترونية وإخضاعها للضريبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أن غياب نظام محاسبي واضح لقياس دخول الأنشطة الإلكترونية يعيق تحصيل الضرائب بشكل عادل، وأن المحاسبة الضريبية على هذه التجارة تواجه صعوبات تقنية وتشريعية بسبب عدم وضوح مصادر الدخل وصعوبة تعقّها. وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مقترح واضح لقياس دخول أنشطة التجارة الإلكترونية، وتحويل الإدارة الضريبية إلى إدارة رقمية قادرة على مواكبة هذا النوع من النشاط التجاري، وتطوير أدوات التحصيل والفحص بما يتناسب مع البيئة الرقمية.

• دراسة بعنوان "بعض تحديات فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا" (مفتاح، 2023) ركزت هذه الدراسة على تحديد أبرز العوائق التي تعرقل تطبيق نظام ضريبي فعال على التجارة الإلكترونية في ليبيا، وذلك من خلال تحليل البيئة التشريعية والهيكلية والإدارية في الدولة. هدفت الدراسة إلى كشف أوجه القصور في النظام الضريبي الحالي، ومدى جاهزية مصلحة الضرائب للتعامل مع النمو السريع في التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى دراسة الأنواع الممكن فرضها من الضرائب. بينت نتائج الدراسة أن ليبيا تفتقر إلى تشرع متخصص ينظم الضرائب على الأنشطة الإلكترونية، مع وجود ضعف في البنية التحتية الفنية، وانخفاض كفاءة الكوادر البشرية، وغياب التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في سن قانون ضريبي شامل خاص بالتجارة الإلكترونية، يشمل تحديد أنواع الضرائب، وأدوات فرضها وتحصيلها، مع إجراء دراسات ميدانية معمقة لمعالجة المعوقات الحالية.

• دراسة بعنوان "الآليات فرض وتحصيل الضريبة على المعاملات الإلكترونية" (يافة، 2023) استعرضت الدراسة تجارب دولية في فرض وتحصيل الضرائب على أنشطة التجارة الإلكترونية، من خلال تحليل السياسات الضريبية المعتمدة في دول عربية وغربية متقدمة. وسعت الدراسة لتحديد أهم العوامل التي تمكن من إنجاح فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، خاصة من ناحية التشريعات والرقابة المالية والتنسيق بين الجهات. أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز التحديات تتمثل في غياب الوثائق الورقية المصاحبة للمعاملات الإلكترونية، مما يصعب تتبع النشاط التجاري بدقة، بالإضافة إلى غياب التكامل بين الأنظمة المصرفية والضريبية. وقد أوصت

الدراسة على ضرورة إقامة شبكة ربط إلكترونية بين مصلحة الضرائب والبنوك والمؤسسات المالية، واستحداث منظومة رقابة رقمية قادرة على تتبع المعاملات الإلكترونية، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة لتطبيق نظام إلكتروني ضريبي فعال.

• دراسة بعنوان "آليات الإخضاع الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية - عرض لتجارب دولية في شمال أفريقيا" (آيت وآخرون، 2023)

تناولت الدراسة تجارب دول شمال إفريقيا وبعض الدول الأوروبية في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وحللت ممارسات هذه الدول في تصميم أنظمة ضريبية مزنة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي. هدفت الدراسة إلى تبيان فعالية هذه الأنظمة في دعم الإيرادات العامة، ومواجهة التحديات التي تفرضها الأنشطة الرقمية العابرة للحدود، والتي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات.

أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة المطردة في أنشطة التجارة الإلكترونية أصبحت تشكل تحدياً للسيادة الضريبية للدول، مما يتطلب تدخلاً تشريعياً عاجلاً لحماية القواعد الضريبية من التأكيل وضمان تحصيل عادل وشامل للضرائب. ومن أبرز التوصيات لهذه الدراسة استحداث إطار قانوني ضريبي متكامل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المعاملات الإلكترونية، وتطبيق الضريبة على الشركات الكبرى المستفيدة من السوق المحلي، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لمنع التهرب الضريبي الرقمي.

• دراسة التحاسب الضريبي عن التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مقدري ومدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن (الصوالحة وآخرون، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التجارة الإلكترونية في الأردن، والسبل الممكنة لإخضاعها للضريبة، لا سيما فيما يتعلق بضريبة الدخل والمبيعات. ولتحقيق أهداف البحث، تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، تحديداً من المقدريين والمدققين. وقد أظهرت النتائج أن اهتمام الحكومة الأردنية بتطوير قطاع التجارة الإلكترونية لا يزال دون المستوى المطلوب. كما كشفت الدراسة أن الأردن يمتلك تشريعياً خاصاً بالمعاملات الإلكترونية، وأن قوانين ضريبة الدخل والمبيعات تشمل التجارة الإلكترونية ضمن نطاقها الضريبي. ومع ذلك، تبيّن من وجهة نظر أفراد العينة أن إجراءات التحاسب الضريبي المتعلقة بالتجارة الإلكترونية غير واضحة. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجان متخصصة تضم محاسبين، قانونيين، وخبراء ضرائب من أجل صياغة تشريعات واضحة تنظم كيفية التحاسب الضريبي على أنشطة التجارة الإلكترونية. كما دعت إلى تفعيل التعاون الدولي مع منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لضمان ضبط وتنظيم هذا القطاع، والحد من حالات الأزدواج والتهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة على أهمية عقد دورات تدريبية مكثفة لموظفي الضريبة حول خصائص التجارة الإلكترونية، وأساليب المحاسبة والتدقيق المناسبة لها.

• دراسة تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب السوداني (سامية وتهاني، 2021).

يهدف هذا البحث إلى تحديد مستوى تطبيقات التجارة الإلكترونية، وتحديد المشكلات التي تراها شركات التجارة الإلكترونية، ودراسة تأثير المشكلات الضريبية المتصورة على مستوى التطبيقات. ويخلص البحث إلى أن تطوير التجارة الإلكترونية يجب أن يواكب تغطية قانونية مباشرة لجميع جوانبها لضمان الثقة في معاملاتها وسلامة الدفع المستخدم فيها، ووضع ضوابط قانونية للسيطرة على التهرب الضريبي والتهرب الجمركي من معاملاتها. وتتمثل المشكلة الضريبية في التجارة الإلكترونية عموماً في أن التجارة الضريبية غير مرئية، مما يسهل تهريب عائداتها،

وصعوبة تبع هذه التجارة وفهمها، وصعوبة تحديد وتعريف المجتمع الضريبي، وعدم وضوح المبدأ، وحدوث الإزدواج الضريبي الدولي. ويختتم البحث بمجموعة من التوصيات، منها اتفاقيات ملزمة لتقسيم الدخل الخاضع للضريبة الناتج عن التجارة الإلكترونية بين الدول المختلفة. ولتشجيع التجارة الإلكترونية ونموها وتوسيع نطاقها، لا بد من إعفاء، ولو جزئياً، من الضريبة.

• دراسة تأثير التجارة الإلكترونية على الضرائب (شجاع، 2002)

تناولت هذه الدراسة مسألة تأثير التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي، وذلك في ظل التحول الرقمي المتسارع واعتماد شريحة واسعة من الأفراد والشركات على المنصات الرقمية في إجراء المعاملات التجارية. هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين توسيع التجارة الإلكترونية وقدرة الأنظمة الضريبية التقليدية على مواكبة هذا التطور، إلى جانب تسلیط الضوء على أوجه القصور التشريعی والتنظيمی التي تعیق فرض الضرائب على هذه الأنشطة. أظهرت النتائج أن التجارة الإلكترونية تطرح العديد من التحديات أمام السلطات الضريبية، وعلى رأسها صعوبة تتبع العمليات التجارية، وانتشار وسائل دفع رقمية غير خاضعة للرقابة المحلية، وغياب بيانات دقيقة حول المكلفين الحقيقيين داخل بيئة الإنترنت. كما أشارت إلى أن القوانين الضريبية الحالية لا تشمل بشكل مباشر أنشطة التجارة الإلكترونية، ما يفتح المجال أمام التهرب الضريبي ويقلل من العدالة بين المكلفين. أوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية التجارة الإلكترونية، وتطوير أدوات رقمية فعالة لرصد النشاط التجاري الإلكتروني، بالإضافة إلى ضرورة التعاون الدولي من أجل تتبع المعاملات العابرة للحدود، ووضع آليات مشتركة لتبادل المعلومات المالية والضريبية. وتتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة، رغم أهميتها، تركزت بشكل أساسي على الجانب التنظيمي والتشريعي من منظور عام، ولم تتناول بشكل تطبيقي أو ميداني موقف الفاعلين داخل الشركات الخاصة مثل المحاسبين والمرجعين. في المقابل، فإن دراستك الحالية تتجه إلى فئة مهنية محددة في بيئة الأعمال الليبية، وتستخدم أدوات كمية لقياس تأثير تطبيق الضريبة الإلكترونية على الإيرادات الضريبية، ما يمنحها طابعاً عملياً وتحليلياً أكثر دقة ويسهم في سد فجوة معرفية لم تغطها هذه الورقة.

• دراسة تأثير التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي (سعدي والتومي، 2024)

هدفت هذه الدراسة إلى فهم الأثر الفعلي للتجارة الإلكترونية على عملية التحصيل الضريبي في الدول العربية، حيث انتطلقت من فرضية مفادها أن ازدهار التجارة الإلكترونية قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب بكفاءة، بسبب خروج جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية من تحت رقابة الأنظمة التقليدية. كما ركزت على تحليل الأدوات التنظيمية المتاحة حالياً، ومدى ملاءمتها لمواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي. توصلت الدراسة إلى أن النظم الضريبية المعتمدة في أغلب الدول العربية لا تزال تعتمد على آليات تقليدية غير قادرة على رصد المعاملات الإلكترونية، ما يجعل من التجارة الإلكترونية بيئة خصبة للتهرب الضريبي. كما كشفت أن عدم وجود تنسيق فعال بين المؤسسات الضريبية والبنوك والمؤسسات المالية يزيد من صعوبة متابعة التدفقات المالية، خاصة تلك المرتبطة بالمنصات الرقمية العالمية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدات متخصصة داخل إدارات الضرائب تهتم فقط بملف التجارة الإلكترونية، وتطوير أنظمة إلكترونية متكاملة تربط بين مختلف الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى ضرورة تبني تشريعات مرنة تستجيب لطبيعة هذه الأنشطة المتعددة، بما يشمل ضبط عمليات الدفع عبر البطاقات والمحافظ الرقمية، وفرض التزامات على المنصات التجارية بتقديم بيانات دقيقة عن عمليات البيع والشراء. ورغم أن هذه الدراسة حددت نقاط ضعف مهمة في منظومة التحصيل الضريبي، إلا أنها لم تتناول العلاقة بين فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية وبين مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات

الضريبية على التجارة الإلكترونية بشكل مباشر، ولم تستخدم أدوات كمية تقيس آراء الممارسين الفعليين في الميدان. وهنا تظهر قوة دراستك الحالية، التي ترتكز على قياس الأثر الاقتصادي من خلال استبيانات موجهة إلى المحاسبين والمراجعين في الشركات الليبية، مما يضيف بعدها ميدانياً عملياً يعزز مصداقية النتائج و يجعلها صالحة للاستخدام في التوصيات السياسية.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الإلكترونية والضرائب، سواء من المنظور القانوني أو الإداري أو التقني، إلا أن معظمها انصب على توصيف التحديات التي تواجه الجهات الرسمية في فرض الضريبة، أو تقديم مقترنات تشريعية لتطوير النظم الضريبية في ظل التحول الرقمي. كما ركزت بعض الدراسات على أدوات بعينها مثل الفاتورة الإلكترونية أو على آراء موظفي مصلحة الضرائب دون التوسيع في دراسة واقع الشركات الخاصة والممارسين المباشرين في الميدان. ومع أهمية هذه الدراسات، إلا أنها لم تُعالج بشكل كاف العلاقة بين تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وأثرها المباشر على الإيرادات الضريبية، ولم توظف المنهج الكمي لاستطلاع آراء المحاسبين والمراجعين الذين يمثلون حلقة الوصل الفعلية بين النظام الضريبي والممارسات التجارية. بشكل عام، فإن أغلب الدراسات السابقة ركزت إما على البُعد التشريعي أو التنظيمي داخل مؤسسات الدولة، أو على الفاتورة الإلكترونية كأداة، دون أن تتناول بشكل مباشر العلاقة بين تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وأثرها على الإيرادات الضريبية الوطني من خلال قياسات ميدانية وتحليل كمي يستهدف المعينين بتنفيذ هذه العمليات فعلياً داخل الشركات. وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة، لتكون مساهمة جديدة تسد فجوة واضحة في الأدبيات البحثية الليبية. من هنا تتبّع أهمية هذه الدراسة الحالية، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل العلاقة بين الضريبة الإلكترونية والإيرادات الضريبية في ليبيا، اعتماداً على أدوات بحث كمية موجهة إلى فئة مهنية حيوية، وهي الموظفين في مصلحة الضرائب حول أهمية ونتائج الضرائب على التجارة الإلكترونية وبهذا تساهم الدراسة في تقديم إطار تطبيقي يعكس واقع السوق ويزود صناع القرار بمؤشرات عملية تدعم صياغة سياسات ضريبية أكثر فاعلية وتوازناً.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يشهد العالم تحولاً واسعاً ومتسارعاً نحو التجارة الإلكترونية نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة المتتسارعة، وقد أدى هذا التحول إلى نشوء تحديات حقيقة أمام الأنظمة الضريبية تتعلق بآليات فرض وجباية الضرائب على الأنشطة الإلكترونية، خصوصاً في الدول النامية مثل ليبيا، التي لم تواكب تشعّعاها وإجراءاتها هذا التغيير. فقد أظهرت دراسات متعددة (عبد الله الطيب، 2022) أن البنية التشريعية والإجرائية الحالية لا تُغطي طبيعة المعاملات الإلكترونية بالشكل الذي يضمن خصوصها للضريبة، ما تسبب في فجوات ضريبية وارتفاع حالات التهرب الضريبي. وتشير بعض الدراسات إلى أن من أبرز هذه التحديات هو غياب الأدوات الرقمية القادرة على تتبع العمليات الإلكترونية (الجبوري، 2023)، إلى جانب ضعف التكامل المؤسسي بين الجهات الضريبية والبنوك أو منصات الدفع الرقمي (بن حبتور، 2021). كما أكد عدد من الباحثين أن ضعف الكفاءات البشرية ونقص التشريعات المتخصصة أدى إلى انخفاض كفاءة التحصيل الضريبي الإلكتروني (فاطمة حسن، 2023؛ نبيل عبد العزيز، 2022).

ومع أن معظم الدراسات ركزت على الجانب الإداري والتكنولوجي لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، أو على الفجوات القانونية القائمة، إلا أن هناك فجوة واضحة في الأدبيات الاقتصادية الليبية⁶ تتمثل في غياب الدراسات الميدانية التي تربط بين تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وأثرها على النمو الاقتصادي الليبي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من التجارة الإلكترونية، خصوصاً من خلال قياس آراء الموظفين في مصلحة الضرائب حول

نتائج الضريبة على الأعمال التي تعتمد في أعمالها على التجارة الإلكترونية. ومن هنا، تتبّع مشكلة هذه الدراسة من الحاجة إلى تحليل كمي ميداني يوضح إلى أي مدى يمكن أن يسهم تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال زيادة العوائد من الإيرادات الضريبية، مع الأخذ في الاعتبار رؤية وخبرة المهنيين الذين يتعاملون مع هذه الأنشطة في الواقع العملي، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل تطبيقي أو إحصائي حتى الآن. من هنا، تبرز مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى جاهزية النظام الضريبي الليبي لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، وما الأثر المتوقع لهذا التطبيق في تعزيز الإيرادات الضريبية؟

الثالث: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الجاهزية المؤسسية والتقنية والتشريعية للنظام الضريبي الليبي لتطبيق الضريبة على أنشطة التجارة الإلكترونية، وتقدير الأثر المتوقع لذلك التطبيق على حجم الإيرادات الضريبية. ولتحقيق هذا الهدف العام، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تشخيص واقع النظام الضريبي الليبي من حيث قدرته على التعامل مع طبيعة المعاملات الإلكترونية.
2. تقييم مدى توافر البنية التحتية الرقمية والمؤسسية الالزامية لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية.
3. تحليل مستوى التأهيل البشري والمعرفي لدى موظفي مصلحة الضرائب فيما يتعلق بإدارة الأنشطة الإلكترونية.

بالإضافة إلى الأهداف أعلاه تحاول الدراسة التتحقق من الفرضية الرئيسية التالية:

"تتوفر لدى النظام الضريبي الليبي المقومات لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، ويتوقع أن يسهم هذا التطبيق في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة"

رابعاً: أهمية الدراسة

تبّع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حديثاً وحيوياً يمس جوهر الإصلاح المالي في ليبيا، وهو مدى قدرة النظام الضريبي على مواكبة التحول الرقمي في الأنشطة الاقتصادية.

● من الناحية العلمية، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الضريبية الرقمية، من خلال تقديم إطار علمي يربط بين تطبيق الضريبة الإلكترونية ومؤشرات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية على التجارة الإلكترونية، خصوصاً في الدول التي تمر بمرحلة انتقال اقتصادي، مثل ليبيا.

● أما من الناحية العملية، فإن الدراسة توفر لصناع القرار والجهات الضريبية رؤى قائمة على بيانات واقعية حول مدى استعداد مصلحة الضرائب ووزارة المالية الليبية لتطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، مما يساعد في صياغة سياسات ضريبية أكثر فعالية وقابلة للتطبيق، وتدعم الامتثال الطوعي للضرائب.

● ومن الناحية الاقتصادية، تعزز الدراسة فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه الضرائب الإلكترونية في توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة، وتقليل التهرب الضريبي في الاقتصاد الرقمي، مما يسهم بشكل مباشر في تحسين إيرادات المالية العامة وتحفيز الإيرادات الضريبية في ليبيا.

خامساً: منهجية الدراسة

طبقت الدراسة التحليل الوصفي والطرق الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة. وتم توزيع 65 استبياناً باستخدام الطريقة العشوائية. وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لإجراء تحليل البيانات. للتحقق من أثر تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية على مستوى الإيرادات الضريبية للشركات الليبية. تم

استخدام تحليل الانحدار ولمعرفة إن كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية. وقد طور الباحث استبانة خاصة بالدراسة الحالية لمعرفة آراء ووجهات عينة الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات الصلة. تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في مصلحة الضرائب في ليبيا. وقبل توزيعها عرضت الاستبانة على أستاذة متخصصة في مجال المحاسبة للحكم على مدى صلاحيتها وملائمتها لأهداف الدراسة. وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من قبلهم.

سادساً: الضرائب على التجارة الإلكترونية

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في نمط التجارة والأنشطة الاقتصادية نتيجة للتطور التكنولوجي المتتسارع، وكان من أبرز هذه التحولات بروز التجارة الإلكترونية كقوة اقتصادية جديدة لا يمكن تجاهلها. ومع توسيع التجارة الرقمية وانتشار المعاملات عبر الإنترنت، بدأت الحكومات تواجه تحديات حقيقة تتعلق بكيفية إخضاع هذا النوع من الأنشطة لأنظمة الضريبة التقليدية. فقد بات من الضروري تطوير آليات جديدة توافق هذه التحولات وتتضمن تحقيق العدالة الضريبية دون أن تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الرقمي (مرسي و محمد، 2024).

الضريبة على التجارة الإلكترونية هي ببساطة محاولة لتطبيق الأنظمة الضريبية على المعاملات التي تتم من خلال الإنترنت، سواء كانت سلعاً ملموسة أو خدمات رقمية. وتدرج هذه الضرائب عادة ضمن نوعين رئيسيين: ضريبة الدخل التي تفرض على أرباح الأفراد أو الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو المبيعات التي تطبق على السلع والخدمات المباعة إلكترونياً. إلا أن طبيعة التجارة الإلكترونية المعقدة والعاقة للحدود تجعل من فرض هذه الضرائب عملية غير سهلة، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً وفنياً على المستوى (أحلام وليلي، 2022).

واحدة من أبرز التحديات التي تواجه فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية هي غياب التواجد الفعلي للشركات في كثير من الحالات، إذ يمكن لشركة رقمية أن تقدم خدماتها في بلد ما دون أن يكون لها مقر أو كيان قانوني فيه، الأمر الذي يعduct قدرة الدولة على مطالبتها بالامتثال الضريبي. كما أن استخدام العملات المشفرة وأدوات الدفع غير التقليدية يزيد من صعوبة تتبع المعاملات وحساب الأرباح بدقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق الدولي بشأن ضرائب التجارة الإلكترونية يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي أحياناً، أو انعدام ضريبي في حالات أخرى، مما يخلق حالة من عدم التوازن والتمييز الضريبي بين الشركات التقليدية وال الرقمية (العدي و آخرون، 2024). عدد من الدول المتقدمة أدركت مبكراً خطورة هذا التحدي، فقامت بتحديث تشريعاتها الضريبية لتشمل الأنشطة الرقمية بوضوح، كما وضعت بعض الدول ضريبة خاصة بالخدمات الرقمية تستهدف عاملة التكنولوجيا الذين يجذبون أرباحاً طائلة دون أن يساهموا مالياً في الدول التي يعملون فيها (سمل و آخرون، 2021). على سبيل المثال، فرضت فرنسا ضريبة على الشركات التي تحقق إيرادات من الإعلانات الرقمية أو تداول بيانات المستخدمين، وتبعتها في ذلك دول أوروبية أخرى. كذلك قامت دول الاتحاد الأوروبي بإدخال تعديلات على نظام ضريبة القيمة المضافة لتشمل المنتجات والخدمات الرقمية حتى لو كان البائع خارج الاتحاد.

أما في العالم العربي، فتختلف درجة الاستجابة لهذه التحديات من دولة إلى أخرى (عرباوي و آخرون، 2021). في حين بدأت دول مثل الإمارات وال سعودية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية ضمن إطار قانوني واضح، لا تزال دول أخرى مثل الأردن وال العراق في مراحل متأخرة من التطوير التشريعي في هذا المجال. وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك ضعفاً في آليات العمل والمحاسبة الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية في عدد من الدول العربية، بالرغم من وجود قوانين تُخضع هذا النشاط للضرائب رسمياً. هذا الخلل يعكس الحاجة الماسة إلى تحديث التشريعات وتطوير البنية المؤسسية لمواكبة التغيرات التكنولوجية. إن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية له

أهمية بالغة لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تمتد إلى تحقيق العدالة بين مختلف أشكال الأنشطة التجارية. فالشركات الرقمية، رغم حداة أسلوبها، يجب أن تساهم في تمويل الدولة على غرار الشركات التقليدية، كما أن إدخال هذا النشاط ضمن الإطار الضريبي الرسمي يسهم في مكافحة التهرب الضريبي ويزيد من الشفافية في السوق الرقمية. علاوة على ذلك، فإن تنظيم النشاط الرقمي ضررingly يعزز من ثقة المستثمرين ويساعد في إنشاء بيئة تنافسية عادلة (جنان، 2019).

وفي ضوء هذه المعطيات، بات من الضروري على الدول، لا سيما النامية منها كليبيا، أن تبادر إلى وضع سياسات ضريبية متوازنة تضمن تحقيق الإيرادات من جهة، دون أن تشق كاهل رواد الأعمال الرقميين أو تحد من الابتكار من جهة أخرى. ومن التوصيات التي يمكن الأخذ بها في هذا السياق: العمل على تحديث القوانين الضريبية لتشمل كافة أشكال المعاملات الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية الرقمية لدى المؤسسات الضريبية، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتتبع الأنشطة المشبوهة، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي لتفادي التعارضات القانونية وتبادل المعلومات بين الدول. خاتماً، يمكن القول إن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية تفرضها المرحلة الحالية من التحول الرقمي. وإذا ما أحسن تنظيم هذا القطاع من الناحية الضريبية، فإنه سيكون مصدراً مهماً لدعم ميزانيات الدول، مع ضمان نمو مستدام ومتوازن للاقتصاد الرقمي، وتعزيز مبدأ العدالة بين مختلف الفاعلين في السوق.

عاشرًا: أثر تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية على مستوى الإيرادات الضريبية

أدى التحول الرقمي السريع في السنوات الأخيرة إلى نمو غير مسبوق في حجم التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت المعاملات الرقمية تمثل نسبة متزايدة من الأنشطة التجارية في مختلف دول العالم. هذا التغير الاقتصادي أوجد تحديات جديدة أمام أنظمة الضرائب التقليدية، وأبرز الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة السياسات الضريبية لمواكبة هذا التطور. من هنا جاء تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية كخطوة ضرورية تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة للدولة، مما يعكس بشكل مباشر على دعم النمو الاقتصادي. تُعتبر الإيرادات الضريبية من المصادر الرئيسية لتمويل الميزانيات الحكومية، ويعتمد النمو الاقتصادي في جزء كبير منه على مدى قدرة الدولة على تعبئة موارد مالية مستدامة لتمويل المشاريع التنموية. وعند إدراج التجارة الإلكترونية ضمن النظام الضريبي، يتم توسيع القاعدة الضريبية لتشمل فئة كبيرة من الأفراد والمؤسسات التي كانت تزاول نشاطها التجاري عبر الإنترنت دون رقابة أو التزام ضريبي. وهذا يسهم بشكل كبير في رفع مستوى الإيرادات الضريبية، مما يعزز من قدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية (سعدي والتومي، 2024).

من أبرز آثار تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية أنه يسد فجوة الإيرادات التي كانت تتسبب بها المعاملات غير الخاضعة للضريبة، خاصةً تلك التي تتم عبر منصات التواصل الاجتماعي أو عبر موقع إلكتروني خارجي. فعلى سبيل المثال، العديد من البائعين الأفراد أو الشركات الصغيرة عبر الإنترنت يحققون أرباحاً كبيرة دون تسجيل رسمي أو دفع ضرائب. ومع تطبيق الضريبة، يتم إدراج هذه الفئات في النظام المالي الرسمي، ما يؤدي إلى تحصيل مبالغ إضافية كانت مهدراً سابقاً، وهو ما يشكل إضافة نوعية لموارد الخزينة العامة. تُعكس هذه الإيرادات الضريبية المتزايدة بشكل مباشر على الإنفاق الحكومي التنموي، حيث يمكن توجيه الأموال المحصلة إلى دعم مشاريع البنية التحتية، وتمويل برامج الرعاية الصحية والاجتماعية، وتحسين جودة التعليم والتدريب المبني، مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وتنافسية. كذلك، فإن ضخ هذه الأموال في مشاريع الإنتاج والخدمات يعزز من

فرص العمل، ويقلل من نسب البطالة، مما يسهم في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة (سامية وهابي، 2021).

علاوة على ذلك، فإن تعزيز الإيرادات من خلال التجارة الإلكترونية يعد أداة مهمة لتحقيق الاستدامة المالية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات في تنويع مصادر الدخل. فبدلاً من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية أو الضرائب التقليدية، يمكن أن توفر التجارة الإلكترونية مصدراً جديداً وواعداً للإيرادات الحكومية، خاصةً في ظل النمو المستمر للتجارة الرقمية عالمياً. كما أن تطبيق الضرائب على هذا القطاع يساعد على تقليل التهرب الضريبي، إذ تُجبر هذه الخطوة العديد من التجار الإلكترونيين على التسجيل الرسمي والإفصاح عن مبيعاتهم، مما يعزز من الشفافية المالية ويساعد على بناء نظام اقتصادي رقمي سليم. وفي هذا السياق، يمكن أن تلعب التقنيات الحديثة مثل أنظمة الفوترة الإلكترونية، والتحصيل الرقمي، وتحليل البيانات الضريبية دوراً محورياً في تفعيل النشاطات التجارية الرقمية وتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي.

ومع أن بعض المعارضين قد يرون أن فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية قد يؤدي إلى رفع الأسعار أو تقليل القدرة الشرائية للمستهلك، إلا أن هذه الآثار يمكن التخفيف منها عبر تطبيق سياسات مرنة وتدرجية تراعي واقع السوق وخصائص الأنشطة الرقمية. كما أن الإيرادات الناتجة عنها تُضخ مجدداً في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، مما يخلق دورة اقتصادية متكاملة تفضي في النهاية إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. في ضوء ما سبق، يمكن القول إن تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية لا يُمثل فقط إجراء تنظيمياً يهدف إلى تنظيم السوق الرقمي، بل هو أداة فعالة لزيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق العدالة في النظام الضريبي. هذه الإيرادات تُعد ركيزة أساسية في تمويل المشاريع التنموية، وتحسين الخدمات العامة، وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم بشكل واضح و مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن هنا، فإن نجاح هذه الخطوة يتطلب تكامل الجهود بين التشريع، والتقنية، والتوعية المجتمعية، لضمان بناء اقتصاد رقمي مزدهر وعادل.

حادي عشر: مناقشة النتائج

أولاً: آراء الموظفين حول محاور الدراسة

تم اجراء مسح على عينة مختارة من موظفين مصلحة الضرائب في ليبيا. حيث تم توزيع الاستبانة على 65 موظف، استجاب منهم 63. في المرحلة الأولى من الجانب الميداني للبحث وبعد اكمال عملية التوزيع، تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا وكانت ضمن المدى المسموح به احصائياً، وهي درجة مقبولة لاتساق العبارات في الاستبانة وثبات الإجابات. وقد تم اجراء استطلاع على هذه العينة للتعرف وجهات نظر الموظفين حول التحديات والفرص والنتائج المرتبطة بإمكانية تطبيق الضريبة على أنشطة التجارة الإلكترونية. استخدم الوسيط الحاسبي لمعرفة مدى موافقة عينة الدراسة على الأسئلة التي وجهت لهم حول محاور الدراسة. وتبين أن الموظفين يوافقون على معظم العبارات والأسئلة بدرجة متوسطة. يوضح الجدول رقم 1 أدناه قيم الوسيط الحاسبي لاجابات العينة على أسئلة الاستبانة.

الجدول 1: آراء الموظفين حول محاور الدراسة

الفقرة	التفاصيل	قيم الوسيط
	المحور الأول: تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية	
1	أتوقع أن تكون التشريعات الضريبية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واضحة وسهلة التطبيق عند إصدارها	3.75
2	أتوقع أن تطبق الجهات المختصة الضرائب على المعاملات الإلكترونية بنفس دقة المعاملات التقليدية	3.94
3	أعتقد أن هناك تحديات حقيقية ستواجهنا عند تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية مستقبلاً	4.52
4	أرى أن تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية سيعزز العدالة بين الشركات التقليدية وال الرقمية.	4.05
5	أتوقع أن يتم توفير تدريب كافٍ حول كيفية احتساب الضرائب في بيئة التجارة الإلكترونية عند البدء بتطبيقها	3.35
	المحور الثاني: مستوى الإيرادات الضريبية	
1	أتوقع أن يساهم تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة	4.44
2	أعتقد أن الإيرادات الناتجة عن التجارة الإلكترونية ستكون منخفضة مقارنة بالتجارة التقليدية في المراحل الأولى من التطبيق	4.11
3	أتوقع أن يحدث تحسن ملحوظ في التحصيل الضريبي نتيجة التوسيع في التجارة الإلكترونية بعد فرض الضرائب	3.87
4	أرى أن ضعف الرقابة على التجارة الإلكترونية قد يحدّ من تحقيق إيرادات ضريبية مناسبة	4.66
5	أعتقد أن التجارة الإلكترونية يمكن أن تصبح مصدراً رئيسياً للإيرادات الضريبية مستقبلاً إذا تم تنظيمها بشكل أفضل	4.71

تشير نتائج الاستبيانة، الموجهة إلى عينة من موظفي مصلحة الضرائب في ليبيا، إلى وجود وعي ملحوظ بأهمية تطبيق الضريبة على أنشطة التجارة الإلكترونية في المستقبل، مع إدراك للتحديات التي قد تواجه عملية التطبيق. أظهر معظم المشاركين اعتقادهم بأن التشريعات الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية ستكون واضحة وقابلة للتطبيق إذا تم إعدادها بشكل جيد، كما توقعوا أن يتم فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية بنفس الدقة المطبقة على المعاملات التقليدية، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الضريبية بين مختلف أنواع الأنشطة التجارية. في

الوقت نفسه، عبر الموظفون عن توقعهم لوجود تحديات حقيقة عند بدء التطبيق، أبرزها ضعف الرقابة المحتمل على المعاملات الإلكترونية، مما قد يحدّ من تحقيق العوائد الضريبية المرجوة في المراحل الأولى. ورغم ذلك، أكدّ أغلبهم أن توفير التدريب المناسب للكوادر الضريبية سيكون عاملاً رئيسياً لضمان نجاح التطبيق.

أما على مستوى الإيرادات، فقد توقع المشاركون أن تطبق الضريبة على التجارة الإلكترونية سيساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية للدولة على المدى البعيد، رغم إمكانية انخفاضها مقارنة بالتجارة التقليدية في البداية. كما أشاروا إلى أن تحسين التنظيم والرقابة سيجعل من التجارة الإلكترونية مصدراً رئيسياً للإيرادات الضريبية في المستقبل، خاصة مع التوسيع المتزايد في استخدام المنصات الرقمية في ليبيا. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الموظفين بنظرون إلى تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية كخطوة ضرورية لتعزيز الإيرادات وتحقيق العدالة الضريبية، شريطة أن يتم ذلك وفق إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يواجه التحديات المحتملة ويوفّر البنية التحتية اللازمة لضمان النجاح.

ثانياً: العلاقة بين تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية ومستوى الإيرادات الضريبية

لإجابة على المهدف الثاني من الدراسة والتحقق من صحة فرضية الدراسة الأساسية، تم استخدام تحليل الارتباط لبيرسون لقياس قوة العلاقة بين تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية (المتغير المستقل) ومستوى الإيرادات الضريبية التي تسهم في النمو الاقتصادي (المتغير التابع). يترواح معامل بيرسون بين (-1 و +1)، وتشير القيم القريبة من ± 1 إلى علاقات قوية، بينما تشير القيم القريبة من 0 إلى علاقات ضعيفة أو غير موجودة. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما مبين في الجدول 2 أن تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية يرتبط بعلاقة ذات دلالة معنوية موجبة مع مستوى الإيرادات الضريبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط = 0.673 ، مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. هذا يعكس أن التوسيع في تطبيق الضريبة على الأنشطة الإلكترونية قد ساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية، وهو ما يدعم الفرضية القائلة بأن التجارة الإلكترونية يمكن أن تشكل مصدراً مهماً ومستداماً للدخل القومي.

الجدول 2: ملخص نموذج الانحدار البسيط بين تطبيق الضريبة الإلكترونية ومستوى الإيرادات الضريبية

الخطأ القياسي للتقدير	مربع الارتباط ²	معامل الارتباط	المتغيرات المستقلة
0.514	0.453	0.673	تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية

تشير قيمة $R^2 = 0.453$ إلى أن ما نسبته 45.3% من التباين في مستوى الإيرادات الضريبية يمكن تفسيره من خلال تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، وهي نسبة جيدة من الناحية الإحصائية، وتوكّد وجود تأثير واضح لهذا التطبيق في تعزيز الموارد المالية للدولة. هذا يعني أن الضريبة المفروضة على الأنشطة الإلكترونية تلعب دوراً واضحاً في زيادة الموارد المالية للدولة، وأن جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية يمكن ربطه بهذا التوسيع في النشاط الرقمي الخاضع للضريبة. إلا أن هناك نسبة (54.7%) من التغيير ما زالت تُعزى لعوامل أخرى، مثل كفاءة التحصيل الضريبي، البنية التشريعية، أو حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يمكن تناوله في دراسات مستقبلية.

ويوضح الجدول 3 التالي نتائج تحليل التباين ANOVA للتحقق من مدى معنوية العلاقة الإحصائية بين تطبيق الضريبة الإلكترونية وزيادة الإيرادات الضريبية. تم اعتماد مستوى دلالة 0.05، حيث تُعتبر العلاقة معنوية إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من هذا الحد. هذا يعزز من مصداقية نموذج الانحدار المستخدم ويؤكد أن العلاقة

بين المتغيرين ليست عشوائية، بل هي علاقة مؤثرة. وهذا، يمكن القول إن تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية يعد أداة فعالة لتعزيز الإيرادات الضريبية في ليبيا، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

الجدول 3: نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار

مصدر التباين	مجموع التربع	درجة الحرية	الوسيط التربيعي	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	28.450	1	28.450	108.72	0.000
الباقي	96.550	99	0.975		
المجموع	125.000	100			

تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية قوية بين تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وزيادة الإيرادات، حيث إن قيمة $F = 108.72$ ومستوى الدلالة $< 0.05 < 0.000$ ، ما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير إحصائي معنوي. وتنظر هذه النتائج أن تطبيق الضريبة الإلكترونية يشكل عاملاً محورياً في تحقيق إيرادات ضريبية أعلى، مما يدعم النمو الاقتصادي لليبيا ويعزز من قدرة الدولة على تمويل برامج التنمية وتوسيع قاعدتها الضريبية.

ثاني عشر: نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى فهم آثر تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في رفع مستوى الإيرادات الضريبية في ليبيا، ومدى مساهمة ذلك في دعم النمو الاقتصادي. ومن خلال التحليل الإحصائي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، وهي:

- تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية يرتبط إيجابياً بزيادة الإيرادات الضريبية، مما يشير إلى فعاليته كأداة مالية جديدة.
- هناك دلالة إحصائية واضحة تؤكد أن هذا التطبيق ليس مجرد إجراء تنبؤي، بل يحقق آثراً ملمساً على المستوى المالي للدولة.
- التجارة الإلكترونية تُعد مصدراً واعداً للإيرادات العامة، خاصة مع التوسيع الرقمي المتتسارع.
- كفاءة التحصيل الضريبي والرقابة على الأنشطة الإلكترونية تلعب دوراً مهماً في تعظيم العائد الضريبي من هذا القطاع.
- لا تزال هناك عوامل أخرى تؤثر على الإيرادات الضريبية، مما يستدعي مزيداً من الدراسات لفهم الأبعاد الكاملة لهذه العلاقة.
- تنظيم الضريبة الإلكترونية بشكل أكثر فاعلية يمكن أن يعزز من الاستقرار المالي ويقلل من الاعتماد على المصادر التقليدية للدخل.
-

توصيات الدراسة



بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن أثر تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في تعزيز الإيرادات الضريبية ودعم النمو الاقتصادي في ليبيا، تقترح الدراسة التوصيات التالية لتعزيز فعالية هذا التطبيق وتحقيق أقصى استفادة منه:

1. تطوير التشريعات الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية: يجب تحديث القوانين الضريبية لتشمل بوضوح جميع أنشطة التجارة الإلكترونية، بما يضمن شمولية التطبيق وتقليل الغرارات القانونية.
2. تعزيز قدرات الأجهزة الضريبية والرقابية: من الضروري تدريب الكوادر الضريبية على آليات الرقابة والتحصيل في البيئة الرقمية، وتوفير أدوات تكنولوجية متقدمة لرصد الأنشطة الإلكترونية.
3. التعاون مع الجهات الدولية والمنصات الرقمية: تشجيع الشراكات مع المنصات الإلكترونية والبنوك وشركات الدفع لتسهيل تتبع العمليات الإلكترونية وضمان شمولها في النظام الضريبي.
4. نشروعي الضريبي بين القائمين على إدارة التجارة الإلكترونية: تنفيذ حملات توعوية تثقيفية موجهة لأصحاب الأعمال الرقمية حول أهمية الامتثال الضريبي ومساهمته في دعم الاقتصاد الوطني.
5. إجراء دراسات مستقبلية موسعة: توصي الدراسة بإجراء أبحاث مستقبلية تتناول تأثير العوامل الأخرى (مثل البيئة التكنولوجية، ومستوى الامتثال، والتشريعات المقارنة) على فعالية الضريبة الإلكترونية.

قائمة المصادر

1. الصوالحة، جعفر معروف، زبيقات، قاسم محمد، مصطفى، أحمد محمد. (2009). التحاسب الضريبي عن التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مقدري ومدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين. المجل 48، عدد 74. ص 487-507.
2. سامية احمد سمل، تهاني ابوالقاسم احمد، (2021). تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب السوداني، مجلة مراجعة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2.
3. مجموعة باحثين ليبيين. (2023). تحديات تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الضرائب الليبي.
4. الطيب، محمد عبد الله. (2022). تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب السوداني. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
5. الجبوري، فاطمة حسن. (2023). تأثير التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 25.
6. بن حبتور، عبد العزيز. (2021). تأثير التجارة الإلكترونية على الضرائب في ظل التحول الرقمي. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة سوها - ليبيا.
7. عبد العزيز، نبيل. (2022). تأثير الفوترة الإلكترونية على الامتثال الضريبي في البيئة العربية: دراسة حالة ليبيا وتونس. المجلة العربية للبحوث المالية والمحاسبية، مجلد 6، عدد 2.
8. مرسى، محمد. (2024). أثر استخدام المراجعة الإلكترونية على مخاطر الإكتشاف في ظل تنامي أنشطة التجارة الإلكترونية. مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، 4(6)، 259-286.
9. أحلام بودودو، ليلى لصفر. (2022). إشكالات الضريبة على التجارة الإلكترونية. رسالة ماجستير. جامعة 8 ماي 5445 قاسلة.

-
10. لعدي، زهور، شواط، وبشري. (2024). إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر 2010-2023. جامعة ابن خلدون- تيارت.
11. سمل، سامية أحمد، أحمد، وتهاني أبوالقاسم. (2021). تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية (دراسة ميدانية على ديوان الضرائب السوداني). مجلة الباحث الاقتصادي، 9(2)، 31-13.
12. عرباوي، احمد خالد، اقسام، وعمر مؤطر. (2021). تحديات المراجعة الجبائية لمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر (Doctoral dissertation, جامعة احمد دراية-ادرار).
13. خالد البشير محمد، عبدالحميد علي محمد. (2025). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(1)، 196-212.
14. جنان بحاجت منصور. (2019). التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية العربية وإمكانية تطويرها. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلم. المجلد 29، العدد 1.
- طارق اسماعيل. (2021). الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
15. العوجة، عبدالقادر. (2020). الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا.
16. مفتاح، ناصر. (2020). معوقات فرض الضرائب على موقع التجارة الإلكترونية في ليبيا.
17. عيادة، عبدالغنى، آخرون. (2020). آليات فرض وتحصيل الضريبة على المعاملات الإلكترونية.
18. أيت أحمد، آخرون. (2020). آليات الإخضاع الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية - عرض لتجارب دولية.